التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي

أمحمد الداسر

أستاذ جامعي قيدوم كلية الحقوق بالمحمدية

يعتبر مفهوم التحول الديموقراطي من المفاهيم التي شغلت طموح المجتمع السياسي بدول المغرب العربي، فكل الفاعلين السياسيين يعلقون آمالا واعدة على المرحلة الراهنة، ويستبشرون خيرا بما قد يحصل سيما وأن فكرة الانتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته وبفائدة التعددية السياسية، قد فرضت نفسها على أولئك الذين يعارضونها.

فالديموقراطية أصبحت تحتل القيمة الأولى في سلم المعايير السياسية، كما أضحت مطلبا من بين المطالب الاجتماعية الأولى، بل من الضرورات والاحتياجات الأولى التي أصبح المواطن المغاربي أو العربي في حاجة ماسة إليها.

في البداية لابد من تمييز التحول الديمقراطي عن الانتقال الديمقراطي : فالأول هو مرحلة متقدمة على الانتقال الديموقراطي وتتميز بالصعوبة والتعقيد، ويتمثل التحول الديموقراطي في التغيير البطيء والتدريجي للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد ما، دون التنكر لما سبق تحقيقه بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها، كما يقع في المغرب مثلا ودول أخرى. فالتجارب السياسية التي عرفها المغرب قد تؤخذ بعين الاعتبار عند كل عملية إصلاح جديدة.

أما الانتقال الديمقراطي فيعني المرور من مرحلة إلى أخرى عبر اعتماد أسلوب جديد في إدارة الشأن العام كما وقع بالجزائر مثلا، حيث تم تحت ضغط الشارع عن الحزب الواحد والمركزية الديموقراطية لاعتماد التعددية الحزبية والديمقراطية الليبرالية، أو دولة موريتانيا التي انتقلت من نظام عسكري إلى نظام سياسي برلماني يحتكم إلى أسس وقواعد النظام الليبرالي.

وبالرجوع إلى بداية الانتقال الديموقراطي بدول المغرب العربي يتبين أن هناك اختلافا في الرؤى والاستراتيجيات، كما أن هناك تفاوتا في هذا المجال بين مكونات المغرب العربي، ونجاح التحول الديموقراطي في تلك الأقطار يبقى رهينا بشرطين :

1. سن سياسة دستورية تهدف إلى مواكبة تفاعلات النسق السياسي والاجتماعي عند تبني أي إصلاح مرتقب، وذلك بالاستناد على الخلفيات التاريخية والشروط الاجتماعية.
2. الحصول على الحد الأدنى من التراضي بين الفاعلين على نوعية الإصلاح ومراميه، وهذا يفترض أن تكون هناك مفاوضات قبلية تروم توحيد الخطط والأهداف، تبعا لموقع كل طرف في ميزان القوى، شريطة أن تبقى روح المنافسة والمعارضة قائمة لتحقيق تلك الأهداف والإستراتيجيات.

ولا يخفى علينا أنه ابتداء من أواسط الثمانينيات، بدأت الدولة العربية والمغاربية على الخصوص تتأقلم تدريجيا مع ما كان يعرفه العالم من تطورات متلاحقة

للأحداث، مما حدا بها إلى الإقبال على التحولات الديموقراطية حتى لا تبقى بعيدة عما يجري حولها.

فالتحولات الديمقراطية بالمغرب العربي ساهمت فيها عدة عوامل داخلية وخارجية، فتظافرت الجهود منذ أواخر الثمانينيات إلى يومنا هذا من أجل النهوض بالأنظمة السياسية المغاربية.

فما هي أهم العوامل الداخلية والخارجية التي مهدت لإنطلاق مسار التحول الديمقراطي بدول المغرب العربي؟ وما هي المنجزات التي ثم تحقيقها في هذا المسار؟ وهل يمكن القول بأن الدول المغاربية استطاعت بالفعل إحداث قفزة ديموقراطية حقيقية؟ أم أن هناك عراقيل تجعل المشوار الديموقراطي المطلوب مازال طويلا؟

1 - العوامل الداخلية :

- فمن بين العوامل الداخلية التي ساهمت في بناء الصرح الديمقراطي المغاربي الانكباب على بناء دولة وطنية قوية وفاعلة يمكن أن تؤثر على التركيبة الاجتماعية والإثنية للدول المغاربية، قصد تفكيك البنى التحتية والهياكل القبيلة التي تتنافى وبناء الدولة الديموقراطية.بحيث يتعين أن يكون الولاء للدولة بدل القبيلة من جهة، ومن جهة ثانية سوف تتطلع هذه الدول بدور فعال ومهم من أجل تكريس مفهوم الوحدة الوطنية ونبذ الخلافات العرقية والقضاء على التراعات الدينية والتعصب المذهبي إلى غير ذلك من أسباب الشتات والتفرقة. وهذا من شأنه أن يساهم في احداث مؤسسات منتخبة، تمثل المواطنين وتنبثق عنها الأجهزة الحاكمة.

وقد ظهرت الدولة كمسجد للكفاح الوطني وكقوة وحيدة مما مكن من إحداث ثورة داخلية، قصد تحديث وعصرنة المجتمع السياسي، وتأسيس الاندماج بين الرمزية والواقع. ونتساءل هنا عن نوعية الإيدلولوجيا السياسية التي سوف تتبناها كل دولة على حدة بعد الاستقلال وكذا الطريقة التي ستعتمدها لبناء كيانها؟

فإذا ما رجعنا إلى الخلفية الدينية والاجتماعية والسلالية وكذا إلى نمط الاستعمار الذي خضعت له كل دولة من دول المغرب العربي، سوف نلمس بجلاء الاختلافات الموجودة بينها.

فبالنسبة لتونس مثلا، وكما يرى الأستاذ عبد الله العروي، فقد كانت دائما أقرب إلى دولة عصرية على الشاكلة الأوربية وقادرة على تحقيق الانصهار الذي طالما تأخر إنجازه، حتى يحصل توافق وتلاءم بين المجتمع والدولة. وقد ساعد في تحقيق هذا التقدم المجتمع التونسي نفسه المتميز بالعقلنة والعلمنة، اللتان ساهمتا في تجنيبه كثيرا من الحزازات، وكذا إلى تركيز السلطة بيد حكومة مركزية وإحداث دولة قوية. كما نهجت تونس وحدة التعليم بهدف الوصول إلى إرساء منظومة تربوية عصرية غير نخبوية، وتجنب إقامة نوع من الإزدواجية في التعليم كما حصل في المغرب.

وفيما يتعلق بالجزائر فالقطيعة تكاد تكون مطلقة بين المخزن التقليدي والدولة الجديدة ما دام الاستعمار قد حطم النخبة القائمة وأزاح الزعامات التقليدية الوسطى وقضى على جميع الرموز، فكان لابد أن تأتي المبادرة من القواعد الشعبية لا من المركز.

وبالرجوع إلى دور الدولة القومية في تكريس مفهوم الوحدة الوطنية من خلال نبذ النزاعات القبلية والتعصب الديني أو اللغوي، يمكن أن نقول أنها قد أفلحت إلى حد ما في تحقيق هذه الغاية وذلك من خلال إحداث مؤسسات تمثيلية.

لقد سعت الدولة المغربية بعد حصولها على الاستقلال إلى بناء دولة الحق والمؤسسات منذ أواسط الخمسينات، فالمغرب منذ انتقاله إلى عهد الحرية والسيادة لم يدخر جهدا في إيجاد الإطار المؤسساتي الأمثل لممارسة الديمقراطية، فسار على النهج الفرنسي باختياره لنمطين من الديمقراطية، أي الديمقراطية النيابية والديمقراطية شبه المباشرة عبر الاستفتاءات .فمنذ سنة 1956 وهو يبني اللبنات الأولى لدولة عصرية وقوية وذلك على مستويين :

- المستوى القانوني حيث عرف المغرب منذ 1956 إلى 1962 ميلاد مجموعة من النصوص القانونية والظواهر المنظمة لعمليات الانتخاب، حيث بادر إلى إجراء انتخابات جماعية، ثم إلى وضع الدستور الأول الذي مهد الطريق إلى تنصيب المؤسسات السياسية المنصوص عليها في الدستور، كما بدأ بإصدار نصوص تكرس ممارسة الحريات كظهير الحريات العامة والظهير المنظم لقانون الوظيفة العمومية...

- على المستوى التطبيقي انطلق المسلسل ابتداء من تنصيب المجالس الجماعية سنة 1961 إلى الانتخابات التشريعية لسنة 1963، التي أفرزت أول مؤسسة برلمانية بالمغرب مكونة من غرفتين. وهكذا فقد اكتمل البناء الدستوري والقضائي والإداري ابتداء من ذلك التاريخ مما اعتبر تدعيما للدولة القومية. ومن شأن هذه المؤسسات التمثيلية أن تشد البنيان الاجتماعي والسياسي المغربي، وتحول دون أي تفرقة وانفصال، باعتبار أنها مؤسسات كل المغاربة. وقد عرف المغرب إلى يومنا سبعة تجارب برلمانية، أسفرت التجربة الأخيرة عن تشكيل حكومة التناوب التوافقي.

أما فيما يخص الجزائر ذلك القطر المغاربي الأكبر من حيث المساحة، الذي لم يعرف حكما مركزيا حقيقيا إلا بعد أن استقل عن فرنسا سنة 1962 فقد تبنى النهج الاشتراكي على الطريقة السوفياتية شكلا. ونظرا لتبنيه نظام الحزب الواحد، فقد كان البرلمان المنتخب آنذاك أو مجلس الشعب ذا لون واحد وأعضاؤه كلهم ينتمون إلى جبهة التحرير الوطني، ولم تكن هناك معارضة بطبيعة الحال. لكن بعد وفاة هواري بومدين بدأت الجزائر تتبع أسلوبا مغايرا على عهد الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد، حيث انتقلت الجزائر خلال أواخر حكمه من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية سنة 1989 بناء على الدستور الجديد، كنتيجة للاضطرابات والاحتجاجات المسلحة لسنة 1988 في نطاق ما اصطلح عليه بخريف الغضب.

وهكذا ظهرت على الساحة السياسية الجزائرية ما يربو على خمسين تنظيما سياسيا من أبرزها جبهة الإنقاذ الاسلامية، كما أجريت في الجزائر انتخابات تشريعية سنة 1991، كان فيها النصر المطلق لجبهة الإنقاذ الإسلامية الشيء الذي

أثار دهشة العسكريين والأوساط السياسية، فاضطر القادة العسكريون إلى إقالة الرئيس الشادلي بنجديد، باعتباره المسؤول عن هذه التطورات التي ليست في صالح البلاد حسب تقديرهم. هذه المحاولات الانتخابية أفرزت اختلالات خطيرة في المجتمع الجزائري، وفتحت الباب على مصراعيه للتشرذم والتشتت والعنف الذي لا زال يحصد المآت من الأرواح البريئة.

وفيما يتعلق بتونس، فإنها كذلك أقدمت على عدة انتخابات بلدية وتشريعية ورئاسية، من أجل إفراز مؤسسات تمثيلية حقيقية تذوب فيها كل الحزازات والخلافات الداخلية بين مختلف الفرقاء السياسيين،وتتميز تونس بخاصيتين هامتين :

- وجود حزب مهيمن على الحياة السياسية والدستورية بالبلاد
- التوجه الليبرالي الذي نهجته البلاد منذ الاستقلال.

ونشير إلى أن النظام التونسي تميز بنوع من الإستقرار السياسي على عهد الجمهورية الأولى كما يصطلح على تسميتها من قبل بعض المهتمين والباحثين في الشأن المغاربي، ويربطها هؤلاء بالعهد البورقيبي إلى سنة 1957. وتتميز المرحلة الممتدة من العهود الأولى للإستقلال حتى تغيير السابع من نوفمبر بنوع من الجمود، فعلى الرغم من أن الإنتخابات كانت تجري بكيفية دورية ومنظمة، فإن المؤسسات التمثيلية التي أفرزتها كانت تعكس الوضع السياسي المتفشي آنذاك : أي تكريس هيمنة الحزب الواحد – الحزب الإشتراكي الدستور – على الرغم من كون الدستور لا يتعارض وقيام أحزاب سياسية أخرى.

وبعد التغيير السياسي الذي عرفته تونس في يوم السابع من نوفمبر، استحوذ الرئيس زين العابدين بن علي على السلطة، مؤكدا أحقيته في تنحيه الرئيس السابق الحبيب بورقيبة بناء على تقرير طبي مفصل يثبت عجز الرئيس بورقيبة عن أداء مهامه الدستورية، استنادا إلأى الدستور التونسي الذي يعطي الحق للوزير الأول أن يحل محل رئيس الجمهورية في حالة وفاة أو العجز أو أي عائق آخر.

أما بالنسبة لموريطانيا التي تعرف مجتمعا قبائليا وعشائريا يتشكل من فصائل وعرقيات متشتتة، فإن العملية السياسية تبقى معقدة ويصعب بالتالي توزيع الأدوار وتقاسم السلطة بها.لقد شهدت موريتانيا تطورات سياسية متلاحقة من المرحلة الإنتقالية نحو الإستقلال سنة 1959، ثم مرحلة المختار ولد دادة الذي جمع بين يديه كل السلطات بناء على دستور 1961 إلى مرحلة الانقلابات العسكرية التي أطاحت به سنة 1978، حيث استأثر الضباط العسكريون بالسلطة، إلا أن فترتهم لم تعرف استقرارا كبيرا حتى مجيء معاوية ولد سيدي أحمد ولد الطايع إلى السلطة الذي استطاع تثبيت نظامه، فعمل على إصدار دستور جديد وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية وبلدية في ظل التعددية الحزبية.

فيما يخص ليبيا فإنها لم تنهج نفس التحول كما في مثيلاتها الدول المغاربية، حيث أنها ترفض التعددية ولا تجري فيها انتخابات في إطار التنافس من أجل إنشاء مؤسسات تمثيلية تعكس مختلف التوجهات والآراء، كما رفض النظام الليبي العمل بالمؤسسات الوسيطة والنخب وطبقة البيروقراطيين والأحزاب، وذلك للحد من النفوذ القبلي الذي قد يهدد كيان الدولة، وتم الإعتماد فقط على اللجان الشعبية والمؤتمر الشعبي العام لتقوية الوحدة والتضامن والانصهار للحفاظ على الدولة.

- لم يقتصر جهد دول المغرب العربي على بناء الدولة الوطنية وتدعيم الاستقلال السياسي، بل حاولت كل دولة من بينها عصرنة الأجهزة الإدارية والقضائية، فكل الدول ما عدا ليبيا أخذت بنفس النظام المطبق في فرنسا فيما يخص طريقة التنظيم الإداري، ولا سيما فيما يتعلق بالإدارة الترابية.

وقد عمل المغرب في البداية على ترسيخ مفاهيم وأسس الإدارة الحديثة باعتماد أساليب المركزية الإدارية واللاتركيز الإداري ثم اللامركزية الإدارية، وذلك لبناء ديموقراطية محلية تدريجيا، رغم الصعوبات المتمثلة في ضعف المستوى الفكري والمادي للساكنة المغربية. لكن تطوير الإدارة وتطوير عملها حتى تقوم بالدور المنوط بها أحسن قيام، لن يتأتى إلا مع بداية الثمانينات موازاة مع تطبيق برنامج التقويم الهيكلي الذي كان يهدف إلى تحقيق نوع من الاستقرار على المستوى الفكري والمادي للساكنة المغربية. لكن تطوير الإدارة وتطوير عملها حتى تقوم بالدور المنوط بها أحسن قيام، لن يتأتى إلا مع بداية الثمانينات موازاة مع تطبيق برنامج التقويم الهيكلي الذي يهدف إلى تحقيق نوع من الاستقرار على المستوى الماكرو اقتصادي، كبداية لمسلسل الإصلاحات الإدارية الذي شمل بعض دول المغرب العربي التي عرفت اقتصادياتها طابعا ليبراليا وانفتاحا كبيرا على الخارج، موازاة مع تخلي الدولة عن دورها لفائدة القطاع الخاص. وهكذا فتحت أوراش كبيرة منها عقلنة تسيير الشأن العام وخوصصة القطاعات ذات الطابع التجاري، وتحديث التسيير بالنسبة للموارد البشرية. هذه الأوراش وغيرها تمليها عدة أسباب منها : عياء الهياكل والأجهزة الإدارية وكذا سوء التسيير والتدبير.

هذه الإصلاحات الإدارية لم تعرف بالطبع نفس التطور لدى كل الأقطار المغاربية لاسيما الجزائر وليبيا. فالجزائر خضعت لنظام الحزب الواحد والاقتصاد الموجه منذ الاستقلال، ولم يبدأ فيها مسلسل الإصلاحات إلا مع سنة 1988 التي يعتبرها الخبراء سنة التحولات الكبرى في مجال الإصلاحات السياسية والدستورية والإدارية والاقتصادية، وذلك بعد التخلي عن الإيديولوجيا الاشتراكية. وهكذا بدأنا نلاحظ تلاشي التيار المركزي المتشدد على مستوى القرارات الإدارية، وتم الحد من هيمنة الدولة باشراك فعاليات جديدة من المجتمع المدني فيما يخص التسيير وإدارة الشؤون الجهوية والإقليمية والمحلية. أما بالنسبة لليبيا التي مازالت تعتمد الإيديولوجيا الاشتراكية بقيت بعيدة شيئا ما عن الإصلاحات خصوصا مع الحصار الاقتصادي الذي طبق عليها زهاء عقدا من الزمن.

أما فيما يخص موريتانيا فلا ننفي عنها إرادتها الطموحة لعصرنة أجهزتها الإدارية، حيث أقدمت منذ سنة 1988 بتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على تطبيق برنامج واسع للتقويم الاقتصادي يهدف إلى إيجاد التوازن الداخلي بالنسبة للتفاوت الملاحظ وإلى إعادة هيكلة الاقتصاد وتأهيله للدخول في اقتصاد السوق.

إضافة إلى هذه الإصلاحات الإدارية عملت أيضا الدول المغاربية على إصلاح أجهزتها القضائية، واعطائها نوعا من الاستقلالية كما تنص على ذلك دساتيرها، باستثناء ليبيا التي ترفض الديموقراطية الغربية .

إلا أن المفهوم الديموقراطي الحقيقي الذي يضمن هذه الاستقلالية، يبقى إلى حد ما غير متوفر وبالتالي لا وجود لاستقلالية القضاء إلا على المستوى النظري. وعلى العموم تبقى التجربة المغربية رائدة في هذا المجال ويمكن أن نعتمدها كنموذج للمقارنة بالنسبة لمثيلاتها في المغرب العربي نظرا للمجهودات التي أبذلت لإصلاح القطاع القضائي منذ دستور 1992، رغم الحاجة إلى المزيد من الإصلاحات في هذا القطاع لاتمام بناء دولة الحق والقانون. وتبقى ليبيا الغائب الأكبر عن هذه الإصلاحات وبالتالي بعيدة عن تكريس دولة الحق والقانون.

ان كل هذه الإصلاحات السياسية والإدارية والقضائية، الهادفة إلى تحقيق تحول ديموقراطي في دول المغرب العربي، لا يمكن تحقيقها وإنجازها دون وجود أطراف فاعلة تشارك بشكل جدي وتنخرط في العملية الديموقراطية.

* دور الأطراف الفاعلة في التحول الديموقراطي بالدول المغاربية :

- أول الفاعلين في عملية التحول الديموقراطي في الدول المغاربية نجد المجتمع المدني، الذي يعتبر السند الرئيسي الذي تقوم عليه مقومات النهضة الديموقراطية.

فالدولة التي لا تتوفر على مجتمع مدني قوي وفاعل، غالبا ما لا تكون مؤهلة للتقيد بالحلول الديموقراطية.

ورغم حداثة هذا المجتمع المدني، فان له تجربة وتراكما لا بأس بهما على مستوى الممارسة في دول المغرب العربي.

فمن بين مكونات المجتمع المدني، نجد الأحزاب السياسية و النقابات العمالية التي تساهم بدور طلائعي في مسلسل التحولات الديموقراطية. ويبقى المغرب البلد الوحيد الذي تبنى التعددية الحزبية منذ الاستقلال، في حين أن أغلب دول المغرب العربي تبنت نظام الحزب الوحيد.

من ضمن الأحزاب المغربية التي ساهمت في المسلسل الديموقراطي، نجد الأحزاب التي أطلقت على نفسها اسم أحزاب الكتلة أثناء النداء لخلق جو ملائم لتحقيق التناوب السياسي قبيل دستور 1992. وفي المقابل شكلت أحزاب من اليمين تجمعا آخر أطلق عليه اسم الوفاق.

لقد عملت كل هذه الأحزاب لاسيما أحزاب الكتلة على تأطير وتنظيم المجتمع المغربي، كما كان لها دور كبير في الإصلاحات السياسية والدستورية لسنة 1992 وسنة 1996، وهي إصلاحات تنصب بالأساس على تقوية وتعزيز البناء الديموقراطي، وكذا تدعيم حقوق الإنسان بالمغرب وتصفية ملف المعتقلين.

القطر المغاربي المجاور للمغرب أي الجزائر، فان أحزابها السياسية لم يكن لها نفس الدور الذي لعبته الأحزاب بالمغرب، وذلك راجع لنظام الحزب الوحيد الذي استأثر فيه حزب جبهة التحرير الوطني بالعمل الحزبي وبالتالي لم يبذل أي مجهود للدفع بالمسلسل الديموقراطي على اعتباره لم يسمح بوجود نخب منافسة متعطشة للوصول إلى السلطة.

غير أن تحريك المسلسل الديموقراطي كان يأتي من الخارج عبر حزب جبهة القوى الإشتراكية بزعامة الزعيم التاريخي الحسين أيت أحمد، الذي كافح من أجل

جزائر ديموقراطية حتى سنة 1989 حيث أصبحت جبهة القوى الإشتراكية تعمل في نطاق الشرعية، بناء على قانون الأحزاب الذي رخص بذلك، إلى جانب جبهة الإنقاذ الإسلامية التي تأسست سنة 1989، وتعتبر جبهة القوى الإشتراكية من أقدم الأحزاب الجزائرية إذ يعود تأسيسها إلى سنة 1963، وقد ساهم هذا الحزب إلى حد ما في تحول ديموقراطي وسياسي في الجزائر.

إلا أن المسلسل الديموقراطي الذي بدأ في الجزائر مع التعددية الحزبية وتنظيم انتخابات سنة 1991، اعتبرت الأولى من نوعها من حيث الشفافية والمصداقية ولم يشبها التزوير قد أجهض، حيث تم إلغاء هذه الإنتخابات وإعلان حالة الطوارئ بعد ما فازت جبهة الإنقاذ الإسلامية فوزا ساحقا في الإنتخابات التشريعية، مما أفضى إلى اندلاع فوضى عارمة في البلاد وحرب أهلية حصدت الآلاف من الأرواح، وبالتالي تم طي صفحة المسلسل الديموقراطي الذي كان مرجوا، رغم أن الجزائر نظمت انتخابات أخرى غير أنها لم تكن في المستوى المطلوب.

إلى جانب الجزائر التي كانت تعتمد نظام الحزب الواحد نجد تونس التي يستحوذ فيها حزب التجمع الدستوري الديموقراطي على الحكم الذي يعد امتدادا للحزب الدستوري الديموقراطي على الحكم الذي يعد امتدادا للحزب الدستوري البورقيبي، الأمر الذي لم يفسح المجال للمعارضة والتعددية حزبية تشارك الحزب الحاكم في بناء الديموقراطية، رغم ذلك فقد عمل الرئيس التونسي على بناء صرح ديموقراطي لكن على طريقة تحافظ على هيمنة الحزب الحاكم.

أما بالنسبة لموريتانيا التي انخرطت في المسلسل الديموقراطي ابتداء من أواخر الثمانينات بعد وصول معاوية ولد احمد الطايع إلى السلطة سنة 1984 الذي أسس الحزب الجمهوي ورخص بإقامة تعددية حزبية تمشيا مع التحولات التي يعرفها العالم. وقد نظمت بهذا البلد انتخابات تشريعية وبلدية وإقليمية انفتح فيها النظام على المعارضة التي حازت على بعض المقاعد في البرلمان، غبر أن الحزب الحاكم حافظ على تواجده على مستوى الساحة السياسية بحيازته للأغلبية.

إلى جانب الأحزاب نجد النقابات العمالية التي لا يمكن إنكار الدور الذي تقوم به في مجال البناء الديموقراطي والنضال من أجل التغيير نحو الأفضل.

فجل دساتير المغرب العربي تنص على الحق النقابي للمواطنين، ولكن تبقى المقتضيات الدستورية عامة وفضفاضة وغير مضبوطة، ولا تحدد دور النقابات كما فعل المشرع الدستوري المغربي الذي أناط بالنقابات مهمة تنظيم المواطنين وتمثيلهم. ولا ينبغي إغفال الدور المهم الذي قامت به النقابات خلال الإستعمار وبعده بالمطالبة بالمزيد من الحقوق للمواطنين والطبقة العاملة، فساهمت في خلق فضاء ديموقراطي نسبيا، غير أن أكبر عيب يؤخذ عليها هو تبعيتها لبعض الهيئات السياسية الأخرى باعتمادها مرجعياتها في اطار العمل النقابي الذي يجب أن يبقى مستقلا بعيدا عن كل المزايدات الإنتخابية و السياسية.

ويبقى المغرب البلد الوحيد من بين دول المغرب العربي الذي فتح المجال لتعددية نقابية، كما أعطاها فرصة لمساهمتها في التحول الديموقراطي المرجو. أما تونس فرغم الانفراج الذي حصل منذ 1987 فانه لم يعطي القدر الكافي من الحريات النقابية والسياسية من أجل تفعيل دور المنظمات النقابية في تونس لتؤدي دورها على

الوجه الأكمل، أي الدفاع عن حقوق العمال المشروعة و المشاركة في التحول الديموقراطي المنشود.

وفيما يتعلق بالتجربتين الموريتانية والجزائرية في مجال الحق النقابي، فإننا نلاحظ بعض التشابه من حيث طبيعة مساهمة النقابات في عملية التحول الديموقراطي. وتبقى فترة التسعينات فترة الانفتاح على العمل النقابي بعد الإعتراف بالتعددية الحزبية والسماح للنقابات بأن تمارس نشاطها كما ينص عليه الدستور.

إلى جانب الأحزاب والنقابات تظهر المنظمات غير الرسمية المتمثلة في دور الجمعيات والتعاونيات والجماعات الضاغطة والرأي العام، وكلها تلعب دورا حيويا في التحول الديموقراطي بالمغرب العربي من خلال التأطير والتنشئة السياسية. ونجد بجل الدساتير المغاربية التنصيص على إنشاء الجمعيات غير أن جل هذه الجمعيات ورغم ما تحاول أن تعمله من أجل توعية المواطنين وترسيخ مبادئ الديموقراطية، فإنها مازالت تعاني نم غياب التنظيم بداخلها ولم تتمكن من إثبات ذاتها باستثناء جماعة العدل والإحسان في المغرب، وجماعة النهضة الإسلامية بتونس.

- على غرار المجتمع المدني، تقوم المؤسسات السياسية بدور مهم في عملية التحول الديمزقراطي بالمغرب العربي، وعندما نتحدث عن المؤسسات السياسية ينصرف ذهننا إلى الأجهزة الرسمية كالبرلمان والحكومة والقضاء، هذا إضافة الى مؤسسات أخرى كالمجلس والمحاكم الدستورية وكذا ديوان المظالم والمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان المتواجدان بالمغرب.

أول هذه المؤسسات نجد البرلمان الذي يناضل من الداخل أو من الخارج قصد شفافية الإنتخابات ونزاهتها نظرا لما يشوبها من تزوير. هذا النضال تميز به المغرب مند بداية الإستقلال مقارنة بدول المغرب العربي الأخرى، نظرا لإيمانه بالتعددية الحزبية . ويبقى موعد اجراء الإنتخابات الموعد المنتظر الذي تتحرك فيه الأحزاب سواء منها الممثلة داخل البرلمان المغاربية أو سواء تلك التي تناضل خارجها، للمطالبة بالمزيد من الدعم الديموقراطي والضمانات التي تعطي الأمان لهذه الأحزاب من أجل المشاركة في الإستحقاقات الإنتخابية قصد تحقيق بعض المكاسب الديموقراطية.

وفي غياب الدور الذي من المنتظر أن تلعبه البرلمانات المغاربية في تحقيق تحول ديموقراطي نظرا لوجود نظام الحزب الواحد أو الحزب المهيمن في أغلب الدول المغاربية، تبقى مؤسسة رئيس الدولة المؤسسة المعول عليها كثيرا لإنجاز تحول ديموقراطي منشود.

وعلى هذا الأساس تعتبر المؤسسة الملكية بالمغرب – وهي الملكية الوحيدة المتواجدة بالمغرب العربي – المحور الرئيسي في النظام السياسي المغربي وحولها تجتمع الأمة المغربية, وأول خطوة بدأت بها المؤسسة الملكية في مسار التحول الديموقراطي هي دسترة الحياة السياسية المغربية حيث عرف المغرب منذ 1962 خمس دساتير كان آخرها سنة 1996، وعمل الملك الراحل الحسن الثاني على تنصيب المؤسسات الدستورية رغم أن البداية كانت متعثرة، مما أفضى إلى إعلان حالة الاستثناء. لكن الأمور ستعود إلى مجراها العادي سنة 1977 بعد ما هيئت لها الظروف.

لقد كان الملك الراحل يؤمن بأن البناء الديموقراطي يجب أن يشيد تدريجيا يوما بعد يوم وأنه الخيار الأمثل للخروج من الأزمات التي تتخبط فيها البلاد، رغم أن النظام كان ينهج أسلوبا قمعيا لاقتلاع جدور التيارين اليساري والأصولي عبر الإعتقال والتعذيب.

ومع انهيار النظام الشيوعي والاشتراكي وتطور الأحداث الدولية، إضافة إلى تطور وعي المجتمع المغربي، دفع بالملك الراحل إلى تدشين مرحلة جديدة بالإنفتاح أكثر على المعارضة لإعادة ترتيب الأوراق والتكيف مع المستجدات، فاقترح على المعارضة المشاركة في الحكومة، غير أن الشروط لم تكن مواتية آنداك وثم انتظار أربع سنوات أخرى ليتحقق هذا الحلم الذي كان يراود الملك الراحل.

نفس النهج سار عليه الملك الجديد محمد السادس الذي عمل بدوره على تعزيز الديموقراطية وترسيخها عبر النداء بمفهوم جديد للسلطة وإنشاء مجموعة من المؤسسات التي تهدف ضمان حقوق الإنسان، كما يسعى إلى الإنفتاح على مجموعة من الفعاليات من المجتمع المدني لإشراكها في التحول الديموقراطي بالمغرب، الذي يعتبره الدعامة الأساسية لإقلاع اقتصادي حقيقي. هذا الدور الذي يلعبه رئيس الدولة في المغرب قد لا نجد له مثيلا في باقي دول المغرب العربي.

ففي الجزائر مثلا ومن خلال استقراء بسيط للتطور السياسي والدستوري في هذا البلد، يتبين أن الحقبة الممتدة من 1962 إلى 1988، لم تعرف تجديدا يذكر على عهد الرؤساء الثلاث الذين تعاقبوا على الحكم (احمد بن بلا، الهواري بومدين، الشادلي بن جديد) وذلك راجع إلى النظام العسكري الذي يتحكم في الحكم. وتبقى الفترة الأخيرة من حكم الشادلي بن جديد هي أحسن فترة عرفت تحولا ديموقراطيا طفيفا عندما تم إقرار دستور 1989، الذي أباح التعددية الحزبية نالت بها جبهة الإنقاذ الإسلامية الشرعية، وبالتالي التقدم للإنتخابات التي فازت فيها بأكثر من ثلثي المقاعد النيابية، الشيء الذي أدى إلى إلغاء هذه الإنتخابات بإيعاز من الجيش الجزائري وإقبار أول فرصة أتيحت للجزائريين للإنخراط في مسلسل التحول الديموقراطي.

غير هذه الفرصة لم تشهد الجزائر أية محاولة أخرى لتأكيد انخراطها في المسلسل الديموقراطي، بل تم التراجع عن المكتسبات التي تم تحقيقها، وأبلغ دليل عن ذلك الإنسحابات المتوالية للمترشحين للإنتخابات الرئاسية الذين لا زالوا يؤكدون اليوم عدم مشاركتهم في الإنتخابات الرئاسية المقبلة، في حالة عدم إعطاء ضمانات عدم تدخل الجهاز العسكري لدعم الرئيس الحالي.

بالنسبة لتونس فان المؤسسة الرئاسية لا تقل أهمية عن باقي المؤسسات السياسية والدستورية الأخرى، بل تتصدر الأولوية بالنسبة للنظام السياسي التونسي. وقد تعاقب على الحكم في تونس منذ عهد الإستقلال رئيسان وهما: الحبيب بورقيبة والجنيرال زين العابدين بن علي الوزير الأول السابق.

في عهد الرئيس بورقيبة لم تكن هناك محاولات للإنخراط في المسلسل الديموقراطي مما أضفى على النظام السياسي التونسي الملل والروتين. وبعد سنة 1987 حين تولى زين العابدين بن علي الرئاسة، أعطى هذا الأخير وعودا بإصلاحات طموحة وبعث روح جديدة في النظام السياسي، فعمل في البداية على تعديل الدستور، وإصدار قانون الأحزاب الذي نص على التعددية الحزبية، كما قام

بمراجعة مدونة الصحافة وإجراءات تتعلق بحقوق الإنسان، وتم إلغاء محكمة أمن الدولة...

ومع توالي الوقت وبعد تثبيت حكمه وتحقيق استقرار سياسي بتونس، بدأ الرئيس بن علي في التراجع عن الوعود التي وعد بها المجتمع التونسي لتحقيق المزيد من الديموقراطية رغم أنه استطاع تحقيق مكتسبات اقتصادية وتنمية سياحية شاملة وملموسة والإنفتاح على الخارج.

ولا يمكن أن نقول أن الإنتخابات الرئاسية ساهمت في التحول والوعي السياسي بتونس، لأنه ليس هناك برامج انتخابية منافسة كما أن التعددية الحزبية غير فاعلة.

ما يقال على تونس ينطبق إلى حد ما على موريتانيا، فلقد تعاقب على رئاسة دولة موريتانيا خمسة أشخاص آخرهم هو الرئيس الحالي معاوية ولد سيدي أحمد الطايع الذي وصل إلى السلطة عن طريق أول انتخابات رئاسية أجريت سنة 1992 في ظل تعددية حزبية.

كما أجريت انتخابات رئاسية ثانية سنة 1997، وثالثة سنة 2003 كلها عرفت صراع النظام الحاكم مع المعارضة التي تندد بالدعم العسكري لحكم معاوية ولد الطايع.

ورغم ما يقال عن عدم انخراط النظام الموريتاني بشكل جدي في المسلسل الديموقراطي، فإن الرئيس معاوية ولد الطايع حاول من جهته تحديث وعصرنة المؤسسات السياسية الموريتانية.

* <u>دور القضاء في التحول الديموقراطي بالمغرب العربي</u> :

من بين المؤسسات الرسمية التي تساهم في التحول الديموقراطي في المغرب العربي هناك القضاء، الذي يعتبر من الناحية الدستورية مستقلا عن السلطات الأخرى في الأنظمة السياسية لهذه البلدان ولا أحد ينكر دور القضاء وهيبته في الدول الديموقراطية، وأهميته في الحفاظ على الديموقرطية وتحصينها من أي انحراف أو المساس بها، وهو يساهم بشكل كبير في تطوير ممارستها عن طريق الحفاظ على الحريات الفردية والجماعية.

إلا أن القضاء في المغرب العربي يبقى عملية ذات وجهين : مرة يستعمل لتحقيق الحق بين الخصوم، ومرة يستعمل في قمع الحريات والتطاول على حقوق الآخرين كما هو الأمر حينما تتم محاكمة معارضين سياسيين مغاربيين، ويرجع ذلك إلى أن القضاء لم يرقى بعد إلى مؤسسة مستقلة تماما للإطلاع بالدور الذي ينبغي أن تقوم به.

ورغم ذلك، فقد تم إحداث مؤسسات أخرى ذات طابع قضائي وسياسي في بعض الدول المغاربية، كالمغرب الذي أحدث مع دستور 1992 المجلس الدستوري، والمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان في سياق تصالح الدولة مع المجتمع، ورد الاعتبار لمن أهدرت حقوقهم خلال سنوات القمع، كما تم إحداث ديوان المظالم وهيئة الحقيقة والإنصاف، وهي كلها أجهزة تساهم في نشر ثقافة حقوقية قوامها احترام الحريات الفردية والجماعية وترسيخ حقوق الإنسان.

كل هذه العوامل الداخلية ساهمت بقدر ما في التأثير على التحولات الديموقراطية في الدول المغاربية، غير أنه ليست وحدها المستأثرة بالإقلاع الديموقراطي بل هناك عوامل خارجية تتمثل في الظروف العالمية والمناخ الدولي، وبروز ملامح نظام عالمي جديد وانهيار الأنظمة الديكتاتورية بسرعة، خصوصا في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية.

2 - العوامل الخارجية :

ليس هناك مجال للشك، بأن الأفكار الليبيرالية الغربية والنموذج الديموقراطي التعددي قد أفلحا في نهاية المطاف في الصمود في وجه النهج الاشتراكي السوفياتي. وهكذا فان الأنظمة المغابية قد تأثرت فعلا بالأيديولوجيا الغربية والدساتير الأوروبية لاسيما الفرنسية منها.

ومن أهم العوامل الخارجية التي أثرت في التحولات الديموقراطية التي طالت الأنظمة السياسية المغربية، نجد إعلانات الحقوق والدساتير الغربية، ويعتبر دستور 1958 النموذج الذي احتدت به التجربة المغربية ثم التجربة التونسية نسبيا، وفيما بعد موريتانيا والجزائر بعد المصادقة على دستور 1989.

أيضا لعبت المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي الذي ساهم بدور فاعل في توجيه الدول المغاربية اقتصاديا وسياسيا عبر تطبيق سياسية التقويم الهيكلي، بسبب الوضعية الاقتصادية والمالية المتأزمة بهذه البلدان. وقد تجلت هذه السياسة في فرض إجراءات ذات طابع تقشفي في الميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية.

إضافة إلى صندوق النقد الدولي توجد المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، مثل منظمة الأمم المتحدة التي تتدخل في دول عديدة قصد حماية حقوق الإنسان، وإرساء الأمن وحماية المدنيين والأقليات، وكل هذا لا يتحقق إلا عن طريق الديموقراطية التي يفترض أن تتحقق بواسطة إجراء انتخابات نزيهة بإرسال بعثات من المراقبين للوقوف على العمليات الانتخابية. أيضا نجد منظمات أخرى كالمنظمة العالمية للتجارة التي تفرض على أي عضو يود الانخراط فيها أن يتقيد بالسلوك الديموقراطي، وكذا منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية لحقوق الإنسان...

من العوامل الخارجية الأخرى التي تبقى إلى حد ما قوية، هناك الهيمنة الأمريكية التي تتجلى في وصايتها على المنظمات و الهيئات الحقوقية و المالية و الاقتصادية, زيادة على تعاظم قوة الاتحاد الأوروبي الذي يملي التعامل معه بحكم القرب الجغرافي لدول المغرب العربي, الانخراط الجبري الذي لا رجعة فيه في التحول الديمقراطي.

3- المنجزات الديمقراطية بالمنطقة المغاربية :

لقد ساهمت بالفعل العوامل الداخلية و الخارجية في تحريك رياح التغيير و النقلة السياسية في المغرب العربي ابتداء من نهاية الثمانينات و بداية التسعينات, حيث تم تسجيل خطوات مهمة على درب الإصلاح السياسي و الديمقراطي بهذه الدول, عن

طريق تحقيق بعض المنجزات الديمقراطية الهامة الممثلة بالأساس في المراجعات الدستورية التي طالت جل دول المغرب العربي, و تسجيل خطوات اقتصادية واجتماعية هامة, وكذا تنمية حقوق الإنسان مع توظيف الخصوصيات المحلية ومزجها مع المبادئ الغربية, و قد ساعد في تحقيق كل هذه المنجزات انخراط النخب المغربية في عملية التحول الديمقراطي.

وهكذا عرف المغرب مراجعتين دستوريتين خلال عقد التسعينات الأولى سنة 1992 والثانية سنة 1996، طبعهما انفتاح المؤسسة الملكية على المعارضة وإعطائها إمكانية المشاركة في الحكومة وتحمل المسؤولية، لكن هذه المشاركة لن تتأتى إلا مع دستور 1996 بتشكيل حكومة التناوب.

.إضافة إلى إعطاء الفرصة للمعارضة للمشاركة في الحكومة، فان هاتين المراجعتين الدستوريتين جاءتا ببعض الايجابيات الأخرى، منها تقييد سلطة الملك نسبيا في مجال إصدار الأمر بتنفيذ القانون، و تقوية دور البرلمان بتعزيز وظيفته التشريعية، وكذا منح الوزير الأول الحق في اختيار أعضاء الحكومة واقتراحهم على الملك.

كما طبع هذه المرحلة إحداث المحاكم الإدارية وإنشاء وزارة مستقلة تتكلف بحقوق الإنسان، إضافة إلى إحداث ديوان المظالم، والمعهد الملكي للدراسات الأمازيغية، والمجلس الأعلى السمعي البصري، وهي مؤسسات أحدثت مع بداية العقد الأول من الألفية الثالثة لتلعب دورا مهما وبارزا في تعزيز المكاسب الديموقراطية وتوسيع مجال الحقوق والحريات.

لم تشهد باقي دول المغرب العربي نفس المنجزات التي تم تحقيقها بالمغرب، فالجزائر عرفت انتقالا ديموقراطيا نسبيا خلال أواخر الثمانينات بعد تبنى التعددية الحزبية وإصدار خلال عقد التسعينات مراجعتين دستوريتين لسنتي 1989 و 1996. لكن رغم هذه المراجعات الدستورية فان النظام الجزائري يبقى ذو طابع عسكري، كما أنه من المستحيل حسب بعض السياسيين إعادة الشرعية للنظام الجزائري.

بخصوص تونس فقد شهدت بعد تولي زين العابدين بن علي بعض الإنجازات الديموقراطية، منها بالخصوص تعديل الدستور الذي بموجبه ألغيت الرئاسة لمدى الحياة كما كان مقررا في عهد الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة وكذا اصدار القانون الدستوري سنة 1998 الذي أصبحت بموجبه قرارات المجلس الدستوري ملزمة بالنسبة لكافة السلطات في الدولة.

وآخر مراجعة دستورية بتونس هي تلك التي أجريت سنة 2002 بواسطة استفتاء دستوري، وقد مس هذا التعديل معظم أبواب الدستور، وتم إقرار الإنتخابات الرئاسية على دورتين، كما أحدثت غرفة ثانية بالبرلمان لتعميق المشاركة السياسية وعقلنه العمل التشريعي...

أما بالنسبة لموريتانيا وبعد التحول من النظام العسكري الى نظام الحكم الديموقراطي الذي جرت في بدايته أول انتخابات رئاسية تعددية، فقد تم إصدار دستور 1991 بعد عرضه على الإستفتاء الشعبي. وموازاة لذلك فقد صدرت عدة أوامر قانونية منها ما يتعلق بالأحزاب السياسية وبحرية الصحافة وبتشكيل واختصاصات المجلس الدستوري.

إن المنجزات الديموقراطية بدول المغرب العربي لم تقف عند هذه المراجعات الدستورية التي تعتبر إلى حد ما محفزة للتحول الديموقراطي , تعدى ذلك بتسجيل خطوات اقتصادية واجتماعية في سبيل تحقيق اقلاع اقتصادي مهم.

لقد وعت الدول المغاربية بضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تؤرق الأنظمة وتسبب لها متاعب .

فتونس ومنذ 1987 طبقت سبع مخططات اقتصادية , ركزت اهتماماتها كلها على القضايا المصيرية سواء على المدى المتوسط أو البعيد مثل التربية والصحة والتشغيل , أقامت بنفس المناسبة مخططات جهوية منسجمة مع المخطط الوطني . وقد حققت تونس تنمية شاملة بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية بخلق نسيج صناعي كثيف و متكامل , كما تحسن مردود القطاع الفلاحي و السياحي والنفطي .

أيضا اتبع المغرب نفس السياسة, حيث رسم بالنسبة لكل مخطط التوجهات الاقتصادية و الاجتماعية الهامة التي يريد تحقيقها خلال مدة معينة , وآخر مخطط للتنمية هو ذلك الذي وضعته حكومة التناوب سنة 1999 , الذي سوف ينتهي به العمل سنة 2004 , وقد ركزت فيه على تدعيم الاستثمار الداخلي والخارجي والاستغلال العقلاني للثروات السمكية وعدم تجديد اتفاقيات الصيد البحري مع الاتحاد لأوروبي ,وكذا الإصلاح الجبائي من مسايرة المستجدات والتطورات الاقتصادية.

وعلى الجانب الاجتماعي فقد فتحت عدة أوراش بالمغرب تتوخى الاهتمام بالمرأة وإدماجها في التنمية، وقد تحقق هذا الأمر فعلا بصدور مدونة الأسرة التي أعادت للمرأة مكانتها الإيجابية داخل المجتمع المغربي، كما تم وضع نظام للتغطية الصحية، ورصد اعتمادات مالية مهمة لتسوية أوضاع المطرودين والموقوفين لأسباب سياسية أو نقابية، وكذا إحداث وكالتين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى بالشمال والثانية بالجنوب، إضافة إلى تحسين المعاشات والتعويضات العائلية والنهوض بالعالم القروي الذي يعتبر أهم الأولويات.

لم تخرج تونس كذلك عن القاعدة، بحيث تم النهوض بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين مستواه المعيشي، وتم الحد من التهميش والفقر والإقصاء ومحاربة الأمية.

وفيما يتعلق بالجزائر فقد نهجت أسلوبا خاصا للحد من الأزمات الاجتماعية كاتباع سياسة تكوينية وتعليمية، غير أن السياسة الأمنية والقضاء على الإرهاب يشكلان أولى انشغالات الحكومة، الشيء الذي أثر سلبا على الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

بعد ما تطرقنا إلى العوامل التي ساهمت في التحول الديموقراطي بمنطقة المغرب العربي، سواء بكيفية مباشرة، وكذا إلى أهم المنجزات التي تم تسجيلها كمكاسب لا يستهان بها خلال عقد التسعينات، سنعمد الآن إلى تقييم تلك التجارب لابرار السلبيات والإيجابيات بالنسبة لكل قطر على حدة.

4 - <u>تقييم التجارب الديموقراطية المغاربية :</u>

رغم الجهود التي أبذلت على المستوى السياسي والاقتصادي وانخراط الدول المغاربية في هذا المجال ضعيفة ومحدودة إلى حد ما، بسبب الشروط الموضوعية والجوهرية غير المتوفرة، كما أن البيئة المغاربية غير ناضجة لتقبل الأساليب الديموقراطية.

وتبقى أهم العراقيل التي تواجه كافة دول المغرب العربي دون استثناء، رغم وجود بعض الخصوصيات، متمثلة في تفشي البطالة والفقر والأمية والحرمان، الأمر الذي قد تتولد عنه ظاهرة التطرف، وكذا ظاهرة الارتشاء التي تقف أمام كل تقدم اقتصادي وسياسي يخدم المصلحة العليا للبلدان المغاربية.

وإذا كان المغرب يبقى الأرقى من حيث تجربته ذات الخصوصيات المتميزة حيث عمل على الرقى بمؤسساته إلى مصاف المؤسسات السياسية العريقة، وأنه قطع أشواطا كبيرة على درب البناء الديموقراطي، فانه لازالت تعترضه عدة معوقات تحول دون إنجاح المسلسل الديموقراطي كما يراه البعض، فالمتتبع للتطور السياسي والدستوري المغربي يلمس ذلك بجلاء من خلال التجارب التي مر بها، بحيث يرى جل المحللون السياسيون أن الديموقراطية لا يمكن اختزالها في انتخابات محلية أو تشريعية ولو افترضنا أنها نزيهة، بل يتعين توفير الشروط الجوهرية والبنيوية لممارستها وإيجاد التربة الخصبة لزرعها.

كما أن الأحزاب المغربية تقف بدورها حجرة عثرة أمام تحول ديموقراطي معقلن يستجيب للمرحلة والظرفية الراهنة بالمغرب. فهذه الأحزاب المنتمية إلى الحركة الوطنية التي ناضلت لحصول المغرب على الإستقلال. تشترط أن تكون طرفا في أي انتقال سياسي كيفما كان، بنفس هياكلها و مؤسساتها التقليدية التي لا تلائم المستجدات و المرحلة الجديدة ,ويدل على ذلك موجة الانشقاقات الحزبية التي يرجع زعمائها أسبابها إلى عدم قدرتهم تغيير الأحزاب الأم من الداخل .

أيضا شكلت الولادة الكثيفة للأحزاب عرقلة أمام استمرارية اختيار الوزير الأول من الحزب الحائز على الأغلبية في الانتخابات التشريعية الأخيرة .

بخصوص الجزائر فان اكبر عائق يحول دون تحقيق تحول ديموقراطي حقيقي هي المؤسسة العسكرية التي تعتبر نفسها وصية على هذا التحول خدمة لمصالحها و حفاظا على امتيازاتها، و هذا هو ما أفضى بالجزائر إلى الدخول في فوضى و حرب أهلية حصدت عشرات الالاف من الأبرياء, بسبب عدم احترام الإرادة الشعبية الحقيقية .

هذه الوصاية العسكرية على التحول الديموقراطي أدى أيضا إلى تهميش الأطراف الأخرى المعنية بالإصلاحات السياسية , كما أن الجهاز القضائي يشكل عرقلة قوية باعتباره جهازا مشلولا و غير قادر على اصدار الأحكام و العقوبات في حق المخالفين و المعتدين من رجال الأمن و الدرك و العسكريين و غيرهم من المسؤولين عن التصرفات الجسدية و القتل الجماعي و التعذيب .

هناك عائق آخر وهو ناتج عن التهميش و يكمن في سكان منطقة القبايل التعامل مع السلطات المركزية و مطالبتهم بمنحهم وضعا خاصا .

أما تونس فرغم ما يميزها عن باقي دول المغرب العربي من أنها لا تعاني من المشكل الاثني، إلا أنها تشكو من عدة عقبات تتجلى في ضعف المجتمع المدني , و

هيمنة الحزب الحاكم و ادماج هياكله و تنظيماته في الهياكل العامة للدولة , إضافة إلى اقصاء المنظمات الحزبية الاخرى من الحياة السياسية وعدم اشراك المعارضة في اتخاذ القرار و تهميش الحركات الاسلامية , و يتم التظاهر بتطبيق ديموقراطية اقتصادية و اجتماعية و اخفاء معالم دكتاتورية سياسية .

كما يطبع النظام التونسي عدم احترامه لحقوق الانسان , بسبب الاعتقالات التحكمية و التعذيب في السجون الذي يطال الناشطين في الحقل السياسي , و عدم وجود صحافة مستقلة و معارضة , بل يتم الاعتماد على صحافة الدولة لوحدها والإعلام الرسمي اللذان يكرسان الوضعية و يزيد الوضع استفحالا و تازما .

و بخصوص موريتانيا , فان هناك عدة عراقيل تواجهها تتمثل في الطابع القبائلي و العشائري للدولة , مما يجعل الولاء يكون للقبائل و ليس للدولة , كما أن النخب السياسية الموريتانية و الاحزاب و مؤسسات المجتمع المدني تبقى هشة إلى حد كبير , الشيء الذي جعل حجم ووزن التغيرات لا يستجيبان لطموحات المرحلة , فالترميمات بقيت شكلية و بدون مضمون بسبب وجود نخبة تقليدية كلاسيكية توجه مسار التحول على الرغم من نقص درايتها في هذا السباق , زيادة على استئثار الحزب الواحد بالعمل السياسي و اقصاء النخب المنافسة . و ينضاف إلى كل هذا ان الظروف الاقتصادية و الاجتماعية المحلية الموريتانية غير كفيلة باستيعاب المفاهيم الديموقراطية الغربية التي تعتمد على الرأسمالية كغذاء روحي لها , و ان الفرد و المبادرة الفردية هما عماد الرأسمالية .

الحالة الأخيرة ضمن دول المغرب العربي هي ليبيا التي يشكل نظامها السياسي نموذجا فريدا في المنطقة بخصوصياته المؤسساتية و نهجه الايديولوجي .

فالنظام الليبي رغم إقدامه على بعض الإصلاحات الاقتصادية فانه يعاني من فقر الديموقراطية, فاحتكار القرار السياسي من قبل نخبة عسكرية حاكمة بقيادة معمر القذافي يجعل اقامة نظام ديموقراطي بليبيا شبه مستحيلة في ظل الواقع الحالي , حيث لا وجود لمجتمع مدني و لأحزاب سياسية و لانتخابات و لو صورية و لا لحقوق الانسان و لا وجود لدستورينظم الاختصاصات و يوزع السلطات ,إضافة إلى غياب إرادة حقيقية لدى الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية الليبية من اجل تحقيق التغيير و التحول الديموقراطي المطلوب . و سننتظر ما قد تسفر عنه الأشهر المقبلة من تحولات سياسية بعدما تم الكشف عن المفاوضات الأمريكية – الليبية السرية بخصوص البحث عن أسلحة الدمار الشامل , كمرحلة أولية لتجاوز الأزمة الأمريكية – الليبية و رفع الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا .

و في الأخير لا يمكن أن ننكر أنه قد بذلت مجهودات جبارة خلال عقد التسعينات في بعض دول المغرب العربي قصد تحقيق قفزة ديموقراطية , سواء بفعل تأثيرات داخلية أو خارجية , علاوة على انه بدأت تنظر جليا بعض بوادر الإرادة السياسية الحقيقية لدى الأنظمة الحاكمة لا في المغرب حيث يبدو هناك اجتماع بين النظام و جميع الفاعلين السياسيين و الاقتصاديين قصد تطوير الحياة الديموقراطية بالمغرب باعتباره الحافز الحقيقي لكل اقلاع اقتصادي و اجتماعي .

غير أن هذه الجهود المبذولة بالمغرب أو بغيره من دول المغرب العربي , و ان كانت تتوخى الخروج بمجتمعاتها من بؤر الأزمات المختلفة المحيطة بها , الا أن

الضعف الذي تعاني منه يعود الى عدة عوامل نوجزها في ستة أساسية , و نعول في المستقبل على تحديها لتحقيق تحول ديموقراطي حقيقي و منشود و هي:

- عدم فرض ديموقراطية من الأعلى و احتكار السلطة مما يؤدي إلى إقصاء بعض الأطراف و الحركات التي أصبحت طرفا حقيقيا و فاعلا في الحوار الديموقراطي .
- اذعان الأنظمة للإرادة الحقيقية للشعوب .
- اصلاح الإدارة كأداة لتنفيذ السياسة العامة للدولة .
- تقوية سلطة و استقلالية القضاء العادل .
- ربط التحولات الديموقراطية بالتنمية الشاملة اقتصاديا و اجتماعيا , وهو ضروري أصبح أكثر الحاحا وذلك بالتوزيع العادل للثروات والحد من التهميش و الفقر و البطالة و الأمية .
- التكتل الاقليمي بين كل دول المغرب العربي , فمكونات الاتحاد المغاربي الخمسة محكوم عليها بان تتلاءم وتتوحد بحكم الجوار والمصالح المشتركة, حيث أنه لم يعد الهم والهاجس الديموقراطي في ظل التحولات الدولية الراهنة المتميزة بالتكتلات الاقتصادية الاقليمية مقتصرة على قطر بحد ذاته , إذ لا نجاح لهذه الديموقراطية إلا في ظل منظور اقليمي شمولي يؤسس لعهد جديدي تسود فيه الديموقراطية والحوار والتصالح نظرا لظهور بعض العوامل الجديدة كتدفق الأزمات إلى قطر .

لائحة المراجع

- أولا : باللغة العربية

1 – المراجع العامة :

1. النظم العربية و الديموقراطية : - سلسلة الندوات و المؤتمرات – منشورات المجلس القومي للثقافة – مطبعة المعارف الجديدة – الرباط 1986 .
2. بسيوني عبد الغني عبد الله : <<النظم السياسية : اسس التنظيم السياسي (الدولة الحكومة الحقوق و الحريات العامة) >> الدار الجامعية بيروت 1985 .
3. بوجي سهيل : << المجال العربي في الكيانات الدستورية القطرية : تسوية جزئية >>سلسلة دراسة المجال العربي , الهيئة القومية للبحث , ظرابلس (ليبيا) و معهد الانماء العربي الطبعة الولى بيروت 1992 .
4. بو طالب عبد الهادي : << النظم السياسية العالمية المعاصرة >> الطبعة الأولى 1981 – دار الكتاب – الدار البيضاء.
5. البياتي منير حميد : << النظام السياسي الاسلامي مقارنا بالدولة القانونية >> دار النشر عمان 1994 .
6. التازي عبد الهادي : << فكرة المغرب العربي من خلال الوثائق الديبلوماسية>>
منشورات وزارة الشبيبة الرياضية 1978 مطبعة الرسالة -11 شارع علال بن عبد الله الرباط .
7. جودت سعيد – علواني عبد الواحد << الاسلام و الغرب و الديموقراطية >> قراءات و تعليقات على مثالية صدام الحضارات لصامويل هنتنغتون , و الاسلام و الغرب لبريان بيدهام . دار الفكر المعاصر بيروت و دار الفكر دمشق سوريا 1996.
8. الحجوي حسن أحمد : << الفكر الديموقراطي و اشكالية الديموقراطية في المجتمعات المعاصرة>> مطبعة المعارف الجديدة – الرباط طبعة غشت 1995 .
9. الحسين خالد : <<اشكالية الديموقراطية و البديل الاسلامي في الوطن العربي>> الطبعة الثانية – تونس 1990 . الناشر دار البراق .
10. خليل عماد الدين : << لعبة اليمين و اليسار >> مؤسسة الرسالة – بيروت – شارع سوريا – بناية صمدي و صالحة , الطبعة الخامسة 1986.
11. الخوري فؤاد اسحاق اسحاق : << العسكر و الحكم في البلدان العربية >>الطبعة الولى عام 1990 – دار الساقي .

12. ديوب مومار – ديوف ممادو : << تداول السلطة السياسية و آلياتها في افريقيا >>مركز البحوث العربية للدراسات و التوثيق و النشر . 14 القاهرة 1992 .
13. سبيلا محمد : << حقوق الانسان و الديموقراطية >> (كتاب الشهر رقم 19) سلسلة شراع .
14. سعد الدين ابراهيم و آخرون : << المجتمع و الدولة في الوطن العربي >> مركز دراسات الوحدة العربية . الطبعة الثانية بيروت أكتوبر 1998.
15. سلامة غسان : << نحو عقد اجتماعي عربي >> مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى بيروت 1987.
16.سيد أحمد محمد و محسن عصام محمد : << تجديد الفكر السياسي في اطار الديموقراطية و حقوق الانسان :التيار الاسلامي و الماركسي و القومي >> مركز دراسات حقوق الانسان – القاهرة 1995.
17. شابير و يلونارد :<<المعارضة السياسية في الدول ذات الحزب الواحد >> دار النهار دون تاريخ للطبعة .
19. شرابي هشام : <<النظام الأبوي و اشكالات تخلف المجتمع العربي>> مركز دراسات الوحدة العربية . الطبعة الأولى بيروت 1992.
20.عبد المولى محمد :<<أنظمة المجتمع و الدولة في الاسلام >>.الدار العربية للكتاب طرابلس 1988.
21. العلمي عبد القادر :<<هاجس التغيير الديموقراطي >> سلسلة شراع (كتاب الشهر 15) وكالة شراع – خدمات الأعمال و الاتصال.
23. علي حمدي عبد الرحمان حسن :<< الفساد السياسي في افريقيا >> الطبعة الأولى – دار القارئ العربي القاهرة – مصر الجديدة 1993.
24. قرنفل حسن :<<المجتمع المدني و النخبة السياسية اقصاء أم تكامل ؟>> طبعة 1997 – افريقيا ا لمشرق – مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.
25. هويدي فهمي : <<الاسلام السياسي و الديموقراطية >> الطبعة الأولى 1993' موافق 1413 -القاهرة – مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء,
26- ياسين صباح : "ضرورة الديمقراطية و سياق المبادئ" المكتبة الوطنية ببغداد 1980.

المراجع المتخصصة

1- أبراش ابراهيم : "الدمقراطية بين عالمية الفكرة و خصوصية التطبيق" مقاربة للتجربة الديمقراطية في المغرب – منشورات الزمن – مطبعة النجاح الجديدة – الدارالبيضاء 2001.

2- أكنوش عبد اللطيف : " واقع المؤسسة و الشرعية في النظام المغربي على مشارف القرن الواحد و العشرين" الطبعة الأولى – مكتبة بزوفانس – الدارالبيضاء 1999.

3- برهان غليون وآخرون : " حول الخيار الديمقراطي" دراسات نقدية، بيروت – يونيو - الطبعة الأولى مركز دراسات الوحدة العربية 1994.

4- برهان غليون : " الديمقراطية العربية : جذور الأزمة و آفاق النمو" كتاب حول الخيار الديمقراطي ، دراسة نقدية (جماعي) مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى – بيروت 1994.

5- بو الشعير سعيد : "النظام السياسي الجزائري" دار الهدى طبعة الجزائر 1989.

6- بوجداد أحمد : "الملكية و التناوب" مقاربة استراتيجية تحديث الدولة و إعداد إنتاج النظام السياسي بالمغرب" الطبعة الأولى –مطبعة النجاح الجديد الدار البيضاء 2000.

7- ساعف عبد الله : "أحاديث في السياسة المغربية" كتاب الشهر عدد 33 مطبعة النجاح الجديدة – الدارالبيضاء 2002.

8- شقير محمد : "تطور الدولة في المغرب إشكالية التكوين و التمركز و الهيمنة من القرن الثامن إلى العشرين" إفريقيا الشرق طبعة 2002.

9- شوقي بنيوب أحمد و آخرون :" قضايا التحول الديمقراطي في المغرب مع مقارنة بمصر و الأردن" مركز القاهرة دراسات حقوق الإنسان.

10- طرابيشي محمد : "ضمن الديمقراطية و الأحزاب في البلدان العربية" مركز دراسات الوحدة العربية الطبعة الأولى 1999.

11- فؤاد عبد الله ثناء : "آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي" مركز دراسات الوحدة العربية – الطبعة الأولى بيروت – يناير 1997.

12- فيرو مورين بيير : "مغرب المرحلة الإنتقالية" ترجمة علي آيت احماد- الطبعة الأولى لسنة 2002 – مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء.

13- مركز دراسات الوحدة العربية : " المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية" بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز ، الطبعة الأولى 1992 (سبتمبر).

14- مركز دراسات الوحدة العربية : "المجتمع و الدولة في المغرب العربي" الطبعة الأولى بيروت (أيلول) 1987 الطبعة الثانية 1992.

المقالات

1- البجوقي عبد الحميد : "المشهد الحزبي و الملكية بالمغرب" دفاتر وجهة نظر العدد 1.
2- الرمضاني رضوان و آخرون : " المغرب يحاج حكومة قوية و منسجمة تجنبه الضيق الإقتصادي" جريدة الصباح العدد 782 ص 1.
3- العوفي نور الدين : " المغرب عرف توجهات اقتصادية خاطئة متعددة بغياب الديمقراطية" جريدة العلم العدد 19074 ص 5-6 يوم 2002/08/06.

الأطروحات و الرسائل الجامعية

باللغة العربية

1- بكور عبد اللطيف :"دور المؤسسة الملكية في إحلال التوازن السياسي في المغرب" أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام كلية الحقوق أكدال 2002/2001.
2- بلا العربي : "السلطة و المعارضة و دولة القانون في دول المغرب العربي" مراكش.
3- حرفان عبد السلام : "التحولات السياسية و إشكالية الديمقراطية بإفريقيا" رسالة لنيل الدراسات العليا في القانون العام، كلية الحقوق أكدال 2000/1999.
4- حمزي سعيد : "روح الإصلاحات الدستورية في المغرب" أطروحة لنيل الدكتوراة في القانون العام كلية الحقوق الدارالبيضاء.
5- زيدة عبد القادر : "الإستقرار السياسي بالمغرب" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في القانون العام.

المراجع بالفرنسية

1/ Colas Dominique : « l' état de Droit » : PUF, 1ère édition, 1987

2/ FARES ZAHIR : « Afrique et démocratie, espoirs et illusions « L'HARMATTAN 1992.

3/ Galvez Jean Yves. M.B « Aspects politiques et sociaux des pays en voie de développement ».

4/ Gudou Thomas : « L'Etat, la politique et le droit parlementaire en Afrique ». Collection Monde en Devenir-Berger-Lerault- Décembre 1987.

5/ Luchaire François : « La protection Constitutionnelle des droits et des libertés ». Edition Economica 2ème édition 1987, sous la direction de Gérard CONAC.

6/ Michalon THIERRY : « Quel Etat pour l'Afrique » L'Harmattan 1994.

7/ Quantin Patrick et Daloz Jean Pascal : « Transition démocratique africaine « Edition Karthala 1997.

8/ Rezette Robert : « Les partis politiques marocains » Librairie Armand Colin Nov. 1955.

9/ Benaddi Hassan : « Réflexions sur la transition démocratique au Maroc » 1ère édition, centre Tarik Ibn Zyad pour les études et la recherche 2000.

10/ BOUDAHRAN Abdellah : « Le nouveau Maroc politique. Quel avenir ? « société d'édition et de diffusion Al Madariss, 12 Avenue Hassan II Casablanca 1ère édition 1999.

11/ Cubertafon Bernard : « L'Algérie contemporaine » PUF que sais-je ? 3ème édition 1995.

12/ Leveau Remy : « Le fellah marocain défenseur du trône » cahier de fondation nationale des systèmes politiques 1958.

13/ Tozy Mohamed : « Monarchie et Islam politique au Maroc » Paris, PSP, 1991.

14/ Chargnollaud Jean Paul : « Maghreb : la démocratie entre parenthèse ? le militaire, la démocratie et l'islamisme » n° 3 printemps 1992.

15/ Chikhaoui « a propos des élections législatives en Algérie »

16/ Maila (Joseph) : « les droits de l'homme sont –ils indispensables dans le monde Arabe ? » cahiers de l'orient 1991.
17/ Martinez Luis, « La guerre civile en Algérie », Paris 1998.
18/ DASSER M'hamed, : « l'expérience du partie unique en Tunisie-le parti socialiste Destourien » thèse de doctorat d'état en sciences politique : Université de Poitiers 1986.
19/ El Achouri Mohamed Fouad , « La notion de démocratie au Maroc » essai d'analyse des discours de trône (1962-1995) thèse de doctorat d'état en sciences politiques : soutenue en 1998 à l'université des sciences sociales à toulous I . France.
20/ EL Benna Abdelkader , : « Naissance et développement de la gauche issue du mouvement nationale » : le cas de l'USFP. Thèse d'Etat soutenue le 4/02/1989. FAC Droit Agdal-Rabat.
21/ EL FASSY Fihri Ghyslane, : « Analyse comparative des régimes politiques marocain et Tunisien ».